الأهرام

المصدر: الوطن

التاريخ : ١٥ مايو ٢٠٠٢

بقاء الفلسطينيين الـ13 قد يطول في قبرص

مصدر لـ"الوطن": إشكالية قانونية حول وضع المبعدين

بروكسل: فكرية أحمد

أكد دبلوماسي في الاتحاد الأوروبي لـ"الوطن" أن الاتحاد يواجه إشكالية قانونية معقدة بشأن التكييف القانوني الذي سيتم على أساسه استقبال المبعدين الفلسطينيين، وأشار إلى أن القرار الذي تم التوصل إليه في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل مساء أول من أمس إنما يعد نوعاً من التهدئة للغضب القبرصي، حيث ترى قبرص أنها وقعت ضحية خديعة أوروبية بإقناعها أن استقبال الفلسطينيين لن يستغرق سوى بضعة أيام قليلة ولن يتجاوز الأسبوع.

وأكد المصدر أن الإشكالية القانونية تتمثل في التوفيق بين الإجراءات التي أرساها الاتحاد الأوروبي أخيراً حول تحجيم تحركات اللاجئين السياسيين النشطين بين دولة وأخرى ووضع كافة العناصر المشتبه في ارتكابها أعمال إرهابية أو تهدد الأمن تحت المراقبة، والحد من تحركاتهم، ومراقبة مصادر أموالهم، بينما قدم الاتحاد الأوروبي وعوداً للفلسطينيين بحسن معاملة المبعدين وإعطائهم حرية الحركة وممارسة حياتهم الطبيعية، وأن الإشكالية في التوفيق بين إجراء الاتحاد الأوروبي والوعود التي بذلها لفلسطين إنما تتخطى مسألة الإجراءات التي يزعمها الاتحاد الأوروبي، وهناك عدة نقاط معقدة يجب حلها تتمثل في:

– الخيار بين فتح الحدود أمام الفلسطينيين المبعدين داخل دول الاتحاد الأوروبي أم تقييد تحركهم داخل حدود الدولة التي تستضيفهم.

– على أي أساس قانوني ستتم معاملتهم، هل كلاجئين سياسيين، أم مهاجرين بصورة مؤقتة؟.

– هل سيتم السماح لهم بجلب عائلاتهم للإقامة معهم وفقاً لقوانين لم الشمل الأوروبية، أم سيسمح لذويهم بزيارتهم فقط وفقاً لتأشيرات محدودة المدة؟.

– هل سيوضعون في مراكز للجوء السياسي، أم سيمنحون مساكن إقامة كأي مهاجر إلى أوروبا؟.

– هل سيتم منحهم تصاريح إقامة مؤقتة، أم ترجأ تصاريح الإقامة لحين بحث اتفاق آخر يوضح إمكانية عودتهم إلى وطنهم لاحقاً؟.

وأكد المصدر أن مجلس سفراء الاتحاد الأوروبي سيبدأ يوم غد وبصورة مبكرة غير رسمية تدارس الوضع القانوني للمبعدين وإصدار قرار وذلك بهدف تهدئة الغضب القبرصي الذي يتهم الاتحاد الأوروبي بالمماطلة وتمييع القرار لترحيلهم عن لارنكا، وأشار المصدر إلى أن الاتحاد الأوروبي يتولى نفقات إقامة الفلسطينية كافة في الفندق القبرصي من أموال المساعدات المقررة لفلسطين.

وحال تمديد فترة إقامتهم لحين صدور قرار أوروبي محدد من المرجح أن يتم نقلهم من الفندق إلى مكان آخر.

وكان المصدر الأوروبي قد أشار إلى أن الخلاف حول الوضعية القانونية قد انفجر بين الدول التي ستستضيف الفلسطينيين وبقية الدول الأخرى خاصة هولندا وألمانيا، حيث طالبت الدول الأخرى ألا يتم ترك حرية التحرك للفلسطينيين داخل دول الاتحاد بموجب اتفاقية "شنجن" لفتح الحدود وترك حرية التحرك للأوروبيين داخل دول اتفاق شنجن، وأن تكون حرية الفلسطينيين في التحرك داخل حدود الدولة المضيفة فقط، وعدم مغادرتها إلا بإذن.

وألمح المصدر إلى أن الإطار القانوني لمعاملة الفلسطينيين قد لا يتم البت فيه نهائياً بصورة حقيقية يوم الجمعة المقبل كما يؤكد وزراء الاتحاد الأوروبي، بل قد تمتد العملية إلى اجتماع وزراء الخارجية الشهر المقبل في الموعد نفسه، وهو الأمر الذي تعتبره قبرص عملية الالتفاف على إبقاء الفلسطينيين في أراضيها والتماس الأعذار حتى يتم تأجيل إنهاء الوضع الحالي المؤقت للفلسطينيين.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية